حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الخامس و العشرين بعد المائة) ربيع الأول ١٤٣٨ هـ الموافق نوفمبر ٢٠١٦م

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

National Society For Human Rights

رئيس الجمعية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان يؤكد "نشهد ازدواجاً للمعايير في مجال حقوق الانسان دُوليّاً"!

السفير الفرنسي يزور الجمعية

فريق من فرع الجمعية في عسير يزور جمعية التنمية الأسرية في أبها

الجمعية تستجيب لبلاغات حول تلوث بيئي في مخطط الملك فهد بالمدينة المنورة

رئيس الجميعة يؤكد على تعاون الجمعية مع جهات مختلفة للحد من جميع أنواع العنف ضد الأطفال

زيارة ميدانية لمركز التأهيل الشامل في مكة المكرمة

فرع الجمعية بجازان يلتقي منسوبي هيئة التحقيق و الادعاء العام

فرع الجمعية في المنطقة الشرقية يلتقي محافظ القطيف

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان
National Society For Human Rights

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية: www.nshr.org.sa
رمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧

04

السفير الفرنسي لدى المملكة يناقش قضايا حقوقية مع رئيس الجمعية

09

فريق من فرع الجمعية في عسير يزور جمعية التنمية الأسرية في أبها

10

زيارة ميدانية لمركز التأهيل الشامل في مكة المكرمة

11

فرع الجمعية في الجوف يشارك في إحياء اليوم العالمي للمسنين

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣- فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ -ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

فرع منطقة مكة المكرمة: جدة- حي المحمدية - طريق المدينة النازل- هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١- فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦-٠١٢٦٩٤٣٠٩٥- ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ - فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ -ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ -ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

مكتب العاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ - فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

مكتب المدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩-ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير : هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ - فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩- ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

رئيس الجمعية:نشهد ازدواجاً للمعايير في مجال حقوق الإنسان دُوليّاً!

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان صرح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، بأنه ينبغي السعي الدائم للحفاظ على حقوق الإنسان، والتمكين منها ونبذ العنف والحرص على تحقيق العدل، و المساواة، و تعزيز اللحمة الوطنية من خلال عمل مستمر تتكاتف فيه جهود الدولة، والمصالح، والمؤسسات، و الجهات ذات العلاقة مع الفرد، والأسرة، و المجتمع لضمان تحقيق هذه الأهداف وبث الوعي بأهمية احترامها، وإدراك حرمة الاعتداء عليها، أو انتهاكها، أو الحيلولة دون الحصول عليها، و نحن في بلادنا ولله الحمد ننعم بأهم الحقوق وهو الحق في الأمن والذي بدونه لا تقوم الحقوق الأخرى.

و أضاف الدكتور القحطاني «إن من المؤسف أن نشهد في عالمنا اليوم هذا الازدواج في المعايير في مجال حماية حقوق الإنسان، والدفاع عنها دولياً، حيث أصبح هذا الأمر ظاهرة مكشوفة، و لم تعد بالضرورة حماية الحقوق هي الهدف بحد ذاتها، وإنما بقدر ما تحققه من مصالح سياسية، واقتصادية لتلك الدول، ولذلك نجد أن تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم لا تحرك ساكناً، وتغض الطرف عن تلك الانتهاكات الصارخة التي ترتكب بحق المدنيين، فمدن تدمر وأطفال ونساء تقتل وتشرد، بينما نجد هذه الدول تثير بعض القضايا الصغيرة ضد هذه الدولة، أو تلك تاركة تلك القضايا الكبرى التي تمثل انتهاكات صارخة، وغير مسبوقة لحقوق الإنسان، في عالمنا المعاصر فما يقع من أحداث في سوريا، وخاصة في حلب يجعل من اليوم العالمي لحقوق الإنسان نقطة سوداء في جبين الإنسانية، ووصمة عار في جبين تلك الدول التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان في حين نجدها تقف متفرجة على هذه الأحداث خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، ولذلك فإن من المهم إعادة النظر في آلية العمل العربي والخليجي على وجه الخصوص بما يساهم في حماية حقوق الشعوب العربية، والخليجية، وترجمة كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، في القمة الخليجية الأخيرة على أرض الواقع حيث أصبحت الأحداث المحيطة بالدول الخليجية تشكل تحدياً لوجودها وتمتع شعوبها بحقوقها».

السفير الفرنسي لدى المملكة يناقش قضايا حقوقية مع رئيس الجمعية

في زيارة للمقر الرئيسي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالرياض التقى السفير الفرنسي في المملكة السيد فرانسو غوييت، يرافقه السيد منير سليماني برئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، و الأمين العام الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري، وسكرتير الرئاسة الأستاذ أحمد بن محمد المحمود.

في بداية اللقاء قدم سعادة رئيس الجمعية شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية، وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها، وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان، والتقدم الملحوظ في هذا المجال، والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه، وقد هنأ سعادة السفير رئيس الجمعية و المملكة بمناسبة إعادة انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان، وقد شكر رئيس الجمعية السفير على تهنئته وبين أن المملكة تبذل جهود في المجالات الإنسانية على المستوى الدولي، لها انعكاسات هامة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، كما تناول الطرفان أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة وموقف الحكومة الفرنسية من الأزمة السورية، والوضع في اليمن، والتدخل الإيراني السلبي في الشأن الداخلي لدول المنطقة، وتأثير ذلك على حقوق الإنسان في هذه الدول ، خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية، وما يترتب على ذلك من تداعيات على حماية حقوق الإنسان في ظل عدم الاستقرار الأمني لشعوب المنطقة.

وأكد سعادة السفير الفرنسي أن موقف الحكومة الفرنسية تطابق مع وجهة النظر السعودية بخصوص هذه القضايا.

كما تناول الحديث بعض القضايا الأخرى، وأحكام عقوبة الإعدام وخاصة من هم دون سن الثامنة عشرة، والتي بين سعادة رئيس الجمعية للوفد الزائر أنه لا تنفذ عقوبة الإعدام في من هو دون سن الثامنة عشرة، وأن تطبيقها في المملكة يستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة، بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة.

محافظ القطيف يلتقي أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

قام عدد من منسوبي فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية بزيارة لمحافظة القطيف، والالتقاء بالمسؤولين فيها لتوجيه الشكر والتقدير للجهود المتميزة التي ساهمت في تعزيز أمن وسلامة فعاليات العشر الأوائل من عاشوراء لهذا العام ١٤٣٨هـ

و قد ضم فريق الجمعية كلاً من المشرف على الفرع الدكتور عبد الجليل السيف، و الأستاذ جمعة الدوسري مدير الفرع ، و تم الالتقاء بسعادة المحافظ الأستاذ خالد الصفيان ومدير شرطة القطيف العقيد ظافر الشهري، وكذلك مدير المرور للمحافظة العقيد سعيد القحطاني.

من جانبهم أشاد مسؤولو الجمعية خلال اللقاء بالدور الذي تقوم به محافظة القطيف والجهات الأمنية والخدمية بالمحافظة، واكد الدكتور السيف أن العلاقة المتينة بين الجهات الأمنية والخدمية بالمحافظة وبين المواطنين هي التي شكلت هذه الاجواء المتميزة لتحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين.

وقال الدكتور عبد الجليل السيف «إن هذه الجهود المتميزة، والرقابة اللصيقة ، ويقظة رجال الأمن والمتطوعين في مداخل الحسينيات والمساجد ومراكز المجموعات كان لها أثراً كبيراً في توفير الأمن والاطمئنان للجميع» و أضاف «ما سمعناه و ما شاهدناه، وما ذكر في وسائل الاعلام، والروح الطبية التي تعاطى بها رجال الأمن الرسميين والمتطوعين، وجميع القيادات، والأعيان بمختلف شرائحهم، وتوجهاتهم، تم التعبير عنها بمصداقية، و عبر عنها الجميع بتبادل الهدايا التذكارية بين رجال الأمن وأعيان المنطقة وهذا النوع من التعامل أضفى جواً من الارتياح لدى الجميع وفي مقدمتهم المواطنين».

من جهته ثمن محافظ القطيف زيارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكداً أن كل ما تحقق هو بفضل الله ثم التوجيهات السديدة والمتابعة الدائمة من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، والذي يعمل وفق التوجيهات السديدة للقيادة الحكيمة في هذه البلاد، وبتعاون وتكاتف كبيرين من قبل المواطنين.

ملتقى الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت

رئيس الجمعية يؤكد على تعاون الجمعية مع جهات مختلفة للحد من جميع أنواع العنف ضد الأطفال

رعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الذي نظمه الأمن العام بالتعاون مع عدد من الجهات و منها وزارة الداخلية، و بمشاركة دولية وإقليمية ومحلية وذلك في فندق الريتز كارلتون بالرياض.

في بداية الافتتاح اطلع حفظه الله خلال المؤتمر على فيلم وثائقي عن جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال ودور المؤسسات الحكومية والأهلية في مكافحتها.

وقال خلال كلمة ألقاها بهذه المناسبة «إن استضافة المملكة العربية السعودية لهذا الملتقى يعكس بوضوح ما توليه المملكة بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - من اهتمام وعناية بحقوق الإنسان عموماً وحقوق الطفولة على وجه الخصوص وهو اهتمام ينطلق من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يُحرم الاعتداء على النفس البشرية وسوء التعامل معها ويعطي اهتماماً للأسرة وللطفولة على وجه الخصوص باعتبارها أساس بناء المجتمع الإنساني الصالح».

مؤكداً على «أن قيام الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي تجرم أعمال المتاجرة واستغلال براءة الأطفال لا تكفي وحدها في مواجهة هذه الظاهرة الإنسانية الخطيرة، إذ لابد أن يساند هذه المعاهدات وعي عام مستنير يدرك خطر هذه الظاهرة، ويعزز جهود مكافحتها لكي تتحقق حماية أجيال المستقبل، وصناع حضارة الشعوب، والأمم من مخاطر السلوكيات المنحرفة».

وأضاف «إننا نتطلع إلى أن يحقق هذا الملتقى غايته السامية وأن يسهم في تعزيز الجهود الدولية في سبيل مواجهة ظاهرة استغلال براءة أهم فئة من فئات مجتمعنا الإنساني، والتي هي محل استهداف غير مقبول من ذوي التوجهات والسلوكيات، المنحرفة عن الفطرة الإنسانية التي فطر الله عليها الناس جميعاً، شاكرين للقائمين على هذا الملتقى وللمشاركين في أعماله جهودهم المخلصة».

أهداف الملتقى:

١- التوعية الوقائية بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، ووسائل التقنية، وعرض نماذج إقليمية ودولية في هذا المجال.

٢- تأمين الشبكة العنكبوتية من مخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال والاستفادة من التجارب الدولية المختصة في هذا المجال.

٣- تبيان أساليب استخدام الإنترنت

ووسائل التقنية في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال وأساليب التصدي لها.

٤- الوقوف على أهمية التدابير القانونية والنظامية في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال ومدى فاعليتها.

٥- تعزيز الدور الوقائي للأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختصة، والعمل على نشر الوعي الوقائي بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

٦- إبراز الجهود الوطنية في مجال الوقاية والتصدي والمكافحة لجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال.

محاور الملتقى:

١- التوعية الوقائية بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

٢- معالجة مختلف الأساليب التقنية عبر الإنترنت المستخدمة في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال.

٣- الوسائل والطرق والأساليب التقنية المختلفة لتأمين الشبكة العنكبوتية خلال استعمالها من طرف الأطفال.

٤- تبيان مختلف التدابير والإجراءات والبرامج الوقائية المستخدمة في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال باستعمال الشبكة العنكبوتية ووسائل التقنية.

٥- كيفية تعزيز الدور الوقائي للأسرة والمؤسسات المختصة الحكومية منها والأهلية والمجتمع المدني في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال.

٦- التجارب الإقليمية والدولية والتعاون والتنسيق الإقليمي والدولي في مجال التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية.

٧- سبل التعرف على المتورطين في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ومتابعتهم قضائياً.

٨- أنماط جناة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

٩- الإطار القانوني والنظامي لتجريم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

١٠- الجهود الوطنية في مجال الوقاية والتصدي والمكافحة لجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال.

الدكتور مفلح القحطاني «نعمل مع شركائنا للحد من تعنيف الأطفال»:

من جانبه أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية تشارك الجهات ذات العلاقة الأخرى، بعدد من التدابير اللازمة للحد من انتشار ظاهرة العنف ضد الطفل، وخصوصاً استغلال الأطفال جنسياً عبر شبكة الإنترنت، لافتاً إلى أنه لدى الجمعية إدارة متخصصة لتلقي الشكاوى والبلاغات، تعمل على توفير جميع الوسائل الممكنة لتلقي هذه البلاغات وتسهيل طرق التواصل بالمهتمين بشأن الطفل بما يضمن له حماية أفضل.

ولفت إلى أن عقد الملتقى يأتي تأكيداً لحرص الجهات المعنية في المملكة على حماية الأطفال، وتمكينهم من حقوقهم، وقال «إن المملكة تستند إلى الشريعة الإسلامية في حماية حقوق الإنسان».

قيادات أمنية تؤكد ضرورة مواجهة الاستغلال الجنسي بالتوعية:

أكدت عدد من القيادات الأمنية المشاركة في المؤتمر على أهمية إشراك المدارس والمساجد والآباء في توعية الأطفال للوقاية من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، لافتين إلى أهمية تشجيع الأسر على زرع الثقة في نفوس الأطفال حتى يستطيعوا مواجهة أية حالة تحرش ويكونوا قادرين على التحدث إلى ذويهم.

بعض التوصيات الناجمة عن المؤتمر:

١- إنشاء مركز للسلامة الإلكترونية تحت إشراف وزارة الداخلية.

٢- إقامة الملتقى بشكل دوري كل سنتين ودراسة إمكانية توسيع نطاقه ليكون عن السلامة الإلكترونية يشمل جميع المخاطر الاجتماعية والأمنية، وسبل تحقيق السلامة عبر الوسائل الإلكترونية بما فيها الإنترنت ولجميع شرائح المجتمع وعلى رأسهم الأطفال.

٣- دعم الجهود الوطنية في مجال التصدي والوقاية لجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وتوحيد رعايتها والإشراف عليها.

٤- إشراك الآباء والأمهات والأسرة في الجهود الوقائية لتوفير الظروف الآمنة لإبحار أطفالهم في شبكة الإنترنت والاستخدام الآمن لها.

٥- تنظيم حملات وقاية ونشرها عبر وسائل الإعلام وإشراك مؤسسات المجتمع المحلي كالمؤسسات التعليمية والاجتماعية وغيرها.

٦- تنفيذ المؤسسات الأمنية الوطنية لحملات سنوية مكثفة ومشتركة مع نظائرها الدولية لكشف وتوقيف ومحاكمة منتجي صور الانتهاكات الجنسية في الأطفال أو البالغين على حد سواء، وذلك على غرار الحملات الدولية المشتركة المشابهة مثل Avalanche و Falcon و Achilles و Insider و Hamlet و Ore و Marcy و Site Key وغيرها.

٧- عقد المزيد من المؤتمرات والندوات الدولية لأجل الوقوف على المخاطر الحقيقية التي تهدد الدول جراء استغلال الأطفال جنسياً عبر الإنترنت من أجل مواجهتها.

٨- دعم وتشجيع الدراسات والبحوث في موضوع الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت سواء في الجامعات ومراكز البحوث الاجتماعية المعنية.

٩- اتخاذ التدابير اللازمة في التشريعات الوطنية لحظر استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الاستغلال الجنسي للأطفال، وينبغي ألا يكون هناك أي ملاذ آمن لأي شخص يستخدم شبكة الإنترنت في تجارة أو بيع المواد الإباحية للأطفال، أو استدراج الأطفال للقيام بعلاقات جنسية معهم.

١٠- إعداد منهاج دراسي واعتماده لطلاب المدارس بمختلف المراحل بهدف رفع توعية الأطفال بالاستخدام الآمن للإنترنت وبالتحديد مواقع التواصل الاجتماعي.

١١- تنفيذ برامج توعوية لطلبة المدارس حول الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت والاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت.

١٢- بناء إستراتيجية وطنية شاملة لوقاية الأطفال من الإباحية والاستغلال الجنسي عبر الإنترنت ووسائل التقنية.

١٣- تشجيع المبادرات الفردية والمؤسسية ذات العلاقة بمكافحة استغلال الأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية ونشر الوعي الثقافي بشأنها.

١٤- تشجيع المبادرات الفردية والمؤسسية ذات العلاقة بتوفير مواقع وتطبيقات الإنترنت والألعاب الإلكترونية الآمنة للأطفال.

١٥- مواكبة الأنظمة والتشريعات الوطنية للمعايير الرئيسة المستخدمة من قبل المنظمات الدولية في اعتماد قوانين وأنظمة وتشريعات الدول في مجال التصدي لجرائم الإباحية والاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.

١٦- استكمال ومتابعة إنفاذ توصيات قمة «حماية ضحايا استغلال الأطفال عبر شبكة الإنترنت» (#نحن نحمي We Protect#) التي عقدت في العاصمة البريطانية لندن في شهر ديسمبر ٢٠١٤م و القمة الدولية الثانية لحماية الطفل من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت (#نحن نحمي We Protect#) المنعقدة بدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة (٥-٤ /٢ /١٤٣٧هـ).

١٧- تعزيز التعاون الدولي بشأن توسيع تبادل النطاق الفني والمعلوماتي المتعلق بهوية الأشخاص والأجهزة المستخدمة في جرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت؛ ليشمل كافة المعلومات الفنية الضرورية؛ كتحديد نوع الجهاز المستخدم في الجريمة ورقمه المصنعي...إلخ، وتحديد الوصف الجرمي المسند بكل دقة؛ نظرًا لما يعنيه سلامة الدليل الرقمي ونسبته للمتهم من أثر مباشر في مرحلة التحقيق والمحاكمة وصولاً لأحكام قضائية تتناسب وخطورة هذه الجريمة.

١٨- بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص للمساعدة في تعزيز بيئة إنترنت آمنة ومناسبة للأطفال.

١٩- توفير وتطوير الأنظمة والبرامج التقنية القادرة على رصد وتحليل وتقييم الإساءات والانتهاكات التي تستهدف الوطن.

٢٠- توفير وتطوير الأنظمة والبرامج العلاجية الناجعة والكوادر البشرية المتخصصة وذلك لتأهيل ضحايا الاستغلال الجنسي من الأطفال.

٢١- حفظ حقوق الضحايا من الأطفال سواء حقهم في التعليم او المأوى أو الصحة أو الرعاية.

زيارة ميدانية لهيئة التحقيق و الإدعاء العام في جازان

قام وفد من فرع الجمعية بمنطقة جازان مكون من الدكتور أحمد بن يحيى البهكلي المشرف على الفرع، و الأستاذ إبراهيم حسين المالكي مدير الفرع، و الأعضاء الشيخ العباس عبد الفتاح الحازمي، و الدكتور محمد مرعي الحارثي، بزيارة إلى فرع هيئة التحقيق و الإدعاء العام بمنطقة جازان، و قد كان في استقبالهم رئيس الهيئة الشيخ سعد بن محي القحطاني و عدد من رؤساء الدوائر في الهيئة.

في بداية الزيارة تبادل الطرفان عدد من المواضيع المشتركة، و تم مناقشة مجموعة من المواضيع أبرزها:

- القضايا التي تباشرها هيئة التحقيق والادعاء العام.
- مدة الحبس على ذمة التحقيق (الشرطة، الجوازات).
- علاقة الهيئة بالشرطة في مرحلة التحقيق.
- مراحل توجيه الادعاء.
- الرقابة على السجون من ناحية التجهيزات وخلال مدة بقاء السجين فيها.
- الرقابة على السجون ومتابعة انتهاء مدة السجن وإطلاق سراح السجين بعد ذلك.
- سرعة المحاكمات وتوفير المحامين.
- ضوابط إطلاق المتهم أو السجين بالكفالة الحضورية.

وفي ختام الزيارة اتفق الطرفان على أهمية تعزيز التبادل والتعاون فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية ، و إيجاد حلول لها، و أشاد الوفد بالجهود المبذولة التي تقدمها الهيئة من تحقيق واستقبال جميع القضايا وارسالها للمحاكم، كما قدم الوفد جزيل الشكر على حسن الاستقبال والضيافة سائلين المولى عز وجل التوفيق للجميع.

فريق من فرع الجمعية في عسير يزور جمعية التنمية الأسرية في أبها

قام وفد من فرع الجمعية في عسير برئاسة الدكتور علي الشعيبي مدير الفرع بزيارة إلى جمعية التنمية الأسرية في أبها مؤخرا، و قد تكون الفريق الرجالي من الشيخ محمد بن عبد الله آل دباش عضو الجمعية ، الأستاذ حمد محمد آل مفرح مدير الفرع، فيما ضم الفريق النسائي كلاً من الأعضاء الدكتورة إيمان سليمان آل ميمش، الدكتورة دولة مانع عسيري، و سكرتيرة الفرع الأستاذة ربا عبد الله القبطي.

كان في استقبال الفريق الرجالي كلاً من الشيخ محمد البدري أمين عام الجمعية، الأستاذ علي القرني المدير التنفيذي، الأستاذ منصور الشريف رئيس قسم التدريب، و الأستاذ خالد آل سلطان رئيس العلاقات العامة، فيما كان في استقبال الفريق النسائي كلاً من الأستاذة صالحة إبراهيم الحفظي، الأستاذة هنادي ناصر آل مساعد، الأستاذة وجدان ناصر الشقيحي، الأستاذة هند سعيد ثامر.

الهدف من الزيارة هو:

١- الإطلاع على أعمال جمعية التنمية الأسرية وما تقدمه من خدمات.

٢- بحث كيفية عمل مذكرة تفاهم مابين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير وجمعية التنمية الأسرية بأبها للإستفادة من الخدمات التي توفرها جمعية التنمية الأسرية فيما يتعلق بالإرشاد والصلح.

كما تم خلال الزيارة تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و أهدافها و اختصاصاتها و رسالتها و آلية تعاملها مع القضايا، كما تم بحث عدداً من المواضيع المشتركة ذات العلاقة، و في نهاية الزيارة تم وضع عدد من التوصيات من قبل الطرفين جاءت على النحو التالي:

١ - مناقشة آلية عمل اتفاقية تفاهم بين الجمعيتين وانتهى المجتمعون على عمل مسودة تفاهم يقوم على صياغتها كل من الأستاذ حمد آل مفرح من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والأستاذ علي القرني من جمعية التنمية الأسرية ويتم عرضها كل على مرجعه حتى يتم الإتفاق على الصيغة النهائية .

٢ - التركيز في التعاون في مجالات عمل الجمعية مع التركيز على الاستشارات الأسرية والإصلاح الأسري ونشر الوعي حول الأسرة إضافة إلى مساهمة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمهامها في حماية حقوق الإنسان في الأسرة والمجتمع.

زيارة مركز التأهيل الشامل في مكة المكرمة

انطلاقاً من أهداف و اختصاصات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والمنصوص عليها في نظامها الأساسي، وبعد الإطلاع على الأحكام الشرعية والأنظمة والقرارات الداخلية و الإتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان، وبمناسبة اليوم العالمي للمعاقين قام فريق من القسم النسائي بالفرع مكون من الباحثة القانونية بالجمعية الأستاذة دلال نجار، والأخصائية الإجتماعية الأستاذة نجوى الحربي، بزيارة لدار الرعاية الإجتماعية بالعاصمة المقدسة مؤخراً، و قد هدفت الزيارة إلى الإطلاع على أوضاع المركز الإنشائية وملائمتها لذوي الإحتياجات الخاصة والرعاية الصحية ومدى راحة النزيلات بالخدمات المقدمة لهن من الناحية الإجتماعية و الإعاشة و الأنشطة و الوقوف على الإيجابيات والسلبيات ومدى تطبيق الأنظمة المقررة لحقوق الإنسان وما جاء في الإتفاقيات و المعاهدات المنظمة لذلك من خلال:

أ-النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

ب-نظام الرعاية الإجتماعية ولائحته التنفيذية.

ج-الإتفاقيات الدولية الموقعة عليها المملكة العربية السعودية.

و قد كان في استقبال فريق الجمعية، نائبة مديرة التأهيل الشامل مشرفة القسم بالإنابة الأستاذة نورة البلادي، و التي قدمت شرحاً وافياً عن المركز و وظيفته الإجتماعية.

في بداية الزيارة تم تبادل و مناقشة المواضيع ذات العلاقة و من ثم قام الفريق بجولة على أقسام المركز والتعرف على خدماته المقدمة للنزيلات، و تم تزويد إدارة المركز باصدارات الجمعية الحقوقية.

و رصد الفريق عدد من الإيجابيات و السلبيات و بناءاً عليها تم وضع عدد من التوصيات جاءت على النحو التالي:

الإيجابيات:

١-التهوية جيدة بشكل عام في المبنى، وبشكل خاص في المهاجع و غرف الملابس.

٢-عدم وجود روائح غير مستحبة في غرف النزيلات.

٣-جودة نشاط العاملات اللاتي يقمن على خدمة النزيلات والمشرفات عليهن وحسن تعاملهن.

٤- غرفة غسل الملابس ذات تهوية جيدة ومنظمة و بها ٦غسالات للنزيلات و غسالة واحدة خاصة للأمراض المعدية.

٥- توجد غرفة عزل صحي للحالات الطارئة.

٦- توجد عيادة أسنان خاصة.

٧- تقوم الوزارة بتأمين الملابس للنزيلات مرتين في السنة وكسوة العيد والشتاء مرة واحدة.

٨- يقمن المختصات بمخاطبة ذوي النزيلات هاتفياً للإلتزام بمواعيد الزيارة حرصاً لعدم التأخر عليهن وفي حال عدم الإستجابة تحول المخاطبة عن طريق الإدارة ثم عن طريق جهات الإختصاص.

السلبيات:

١- المبنى مستأجر وغير مهيأ لإستقبال حالات الإعاقة.

٢-وجود مصعدين ولكن ضيقان وغير مهيئان لدخول الكراسي المتحركة والأسِرَة.

٣-عدم وجود حديقة في المبنى خاصة للنزيلات.

٤- ضعف الإضاءة بشكل عام في المركز بسبب عدم تحمل كيابل الكهرباء للضغط.

٥- عدم وجود متكأ أفقي في دورات المياه.

٦- عدم وجود طرق خاصة في المبنى خاص بالكراسي المتحركة و الأَسِرة.

٧- بُعد المبنى عن المستشفيات والمرافق الصحية.

٨- عدم الإلتزام في عدد الإداريات و المراقبات و الممرضات وأخصائيات العلاج الطبيعي.

٩- قلة عدد أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالموظفات مما يؤخر بعض الأعمال التي تتطلب سرعة في الإنجاز.

التوصيات:

١- التأكيد على وزارة العمل و التنمية الإجتماعية بتكثيف ومتابعة أحوال هذه المراكز للوقوف على احتياجات النزيلات والموظفات وتوفير كامل الرعاية الواجبة لها.

٢- تهيئة مبنى مركز التأهيل الشامل الحالي المستأجر لحالة ذوي الإحتياجات الخاصة من الناحية المعيشية.

٣- العمل على تقوية التيار الكهربائي في المركز.

٤- إنشاء حديقة مناسبة داخل المركز لتشميس النزيلات.

٥- الإلتزام بما جاء في عقد التشغيل بالنسبة لعدد العاملات.

٦- يجب تكثيف نشر ثقافة اندماج المجتمع بفئة ذوي الإحتياجات الخاصة وذلك عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية و إقامة الأسابيع التربوية الإرشادية التي تحث على الإهتمام بهم وكيفية التعامل معهم وأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع.

فرع الجمعية في الجوف يشارك في إحياء اليوم العالمي للمسنين

لا شك أن الدولة أعزها الله كفلت حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز أو الشيخوخة وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية .

و سعياً من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الجوف من أجل تحقيق أهداف الجمعية، وتواجدها في المناسبات والمشاركات التوعوية والتثقيفية، وتفعيلاً لخطة نشاط الفرع بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، و تأكيداً على دوره بالمساهمة في التعريف بحقوق المسنين و رفع الوعي بين كافة أفراد المجتمع بحقوقهم و واجباتهم، قام الفرع بوضع لوحات إرشادية وتوعوية في الميادين العامة بهدف التوعية بحقوق المسنين، لا سيما و أنهم جزء من كيان المجتمع والذي يجب رعايتهم والاهتمام بهم لأنه واجب ديني و إنساني.

الجمعية تستجيب لبلاغات حول تلوث بيئي في مخطط الملك فهد بالمدينة المنورة

بناءاً على ما نشر و تداولته وسائل الإعلام و التواصل الاجتماعي ، و ما ورد لفرع الجمعية في المدينة المنورة من بلاغات هاتفية عن انبعاث دخان و روائح كريهة من باطن الأرض بصورة غريبة بالقرب من منازل بمواقع مختلفة بمخطط الملك فهد، و بعض الأحياء المجاورة على شارع الملك سلمان، و تصاعد الغازات الكريهة بوتيرة مستمرة على بعد أمتار قليلة من عدد المنازل و كلية الطالبات.

ووفقاً لما ورد من أحكام تتعلق بالحقوق والمسؤوليات البيئية؛ ومقتضيات ميثاق الأمم المتحدة وعمل هيئات ومعاهدات حقوق الإنسان، والأنظمة الوطنية فيما يتصل بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة؛ و الذي يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية القيم البيئية وقبولاً متزايداً للحق في التمتع ببيئة صحية، وعلاقة التآزر بين حماية البيئة وحماية حقوق الإنسان، وما يمكن أن يكون للإضرار بالبيئة من انعكاسات سلبية، مباشرة وغير مباشرة، يمكن أن تؤثر على التمتع الفعلي بحقوق معينة من حقوق الإنسان كالحق في الحياة، والحق في الصحة.

كما أن نص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تتضمن «إن كل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه»، يوجب على أجهزة الدولة الحفاظ على عناصر البيئة بشكل تام وتوفير البيئة المناسبة والخالية من التلوث وذلك لضمان سلامة الناس، لاسيما وأن حق الإنسان في العيش واجب ضمن جو بيئي صحي، ليتمتع بممارسة نشاطاته اليومية بشكل طبيعي كحق طبيعي دون وجود أي عوائق يصطدم بها.

من هذه المنطلقات والإسنادات الأساسية لنظام الجمعية زار فريق من فرع الجمعية بالمدينة المنورة ضم كلاً من الأستاذة شرف القرافي مشرفة الفرع، و الباحث القانوني الأستاذ عبد المجيد الأمين و سكرتير الفرع الأستاذ بندر العوفي الموقع للوقوف على أسباب الانبعاث والتدابير التي اتخذت و قد اتضح له التالي:

١- تصاعد أدخنة وأبخرة وروائح من الأرض وأقرب بناء أو مجمع يبعد أقل من ٥٠٠ متر.

٢- لا توجد أي حواجز أو لوحات تحذيرية أو تدابير احترازية بالموقع للحفاظ على سلامة الآخرين.

٣- تم إطفاء جزء من الموقع إلا أنه بقي جزء لم يطفأ بالرغم من مرور مدة من الزمن على الواقعة.

٤- تواجد الدفاع المدني بالموقع وبعض الآليات التي تعمل على إطفائه.

وقد تم الاستفسار رسمياً من إدارة الدفاع المدني عن ماتم رصده وأوضح مدير الدفاع المدني العميد خالد أحمد الثبيتي في رده على استفسار فرع الجمعية بشأن مارصد حيث قال إن القسم المختص وفرقة التدخل بالدفاع المدني قامت بالتدخل واتخاذ التدابير اللازمة حيث اتضح بأن الدخان كان نتيجة اشتعال نفايات مطمورة تحت الأرض ولم ينتج عنه أي اصابات أو وفيات ولله الحمد، وأنه قد جرى عقد اجتماع مع الجهات المعنية وتم الخروج بالتوصيات التالية :

١- تشديد الرقابة على عملية الردم العشوائي في جميع المواقع بالمنطقة بالتنسيق بين جميع الجهات وضرورة ابلاغ الأمانة عن أي مخالفات.

٢- تحديد المنطقة المراد إزالة ونقل المخلفات منها من قبل أمانة المنطقة بالتنسيق مع هيئة المساحة الجيولوجية وفرع الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالمنطقة.

٣- إزالة ونقل كافة المخلفات بأسرع وقت ممكن من قبل الأمانة إلى المرمى المناسب لذلك.

٤- إعادة تأهيل المنطقة بيئياً بعد إزالة النفايات وذلك حسب لائحة النظام العام للبيئة.

٥- التأكيد على الأمانة بضرورة إبلاغ الشركات أثناء العمل بالمشاريع لردم النفايات في المواقع المخصصة ومحاسبة المخالفين لذلك.

٦- ضرورة تواجد فرق الدفاع المدني أثناء عملية إزالة المخلفات لتلافي أي طارئ لاقدر الله.

٧- قام فرع الجمعية بمخاطبة جهة الاختصاص أمانة المنطقة للتأكد من استقرار المنطقة، لاسيما وأن هذه الواقعة متكررة حيث حدثت في أعوام سابقة.

دفعة من ضباط أمن المنشآت تزور فرع الجمعية بالشرقية وتتعرف على أعمالها و تخصصاتها

استقبل فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية دفعة من ضباط قوات أمن المنشآت مؤخراً، يرافقهم مسؤول التدريب الأستاذ صالح بن عبدالله العمري و كان في استقبالهم مدير الفرع الأستاذ جمعة عبد الله الدوسري، و سكرتير الفرع الأستاذ عبد الله محمد آل رمضان، و الأستاذ سعيد محمد قيدح آل حلاي.

في بداية اللقاء تم التعريف بالجمعية، و أهدافها و اختصاصاتها و زياراتها الميدانية، ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال إقامة الفعاليات و الأنشطة، و ورش العمل و الندوات و المشاركة في المؤتمرات الدولية، و طباعة و توزيع الإصدارات الحقوقية.

كما تم استعراض عملية إستقبال الشكاوى من المواطنين والمقيمين، سواءاً بالحضور الشخصي أو إرسالها بالبريد أو الإيميل أو الفاكس، وطريقة تصنيف القضايا، ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.

و بعد ذلك تم فتح المجال لمناقشة المواضيع ذات العلاقة و طرح الأسئلة و الإجابة عليها من قبل فريق الجمعية.

وفي نهاية اللقاء تحدث مسؤول التدريب بمركز تدريب قوات أمن المنشآت صالح عبد الله العمري شاكراً الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على استقبالها لهذه الدفعة من ضباط قوات أمن المنشآت، وعلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعية في نشر الوعي والتثقيف بين جميع فئات المجتمع، وتوزيعها للإصدارات الحقوقية، وقيامها بالأنشطة والفعاليات، والمساعدة الكبيرة التي تقوم بها الجمعية لمساعدة أصحاب القضايا ومعالجتها لدى جهات الاختصاص.

كما تم تسليم أعضاء الفريق الزائر مجموعة من اصدارات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحقوقية.

قُم اليومَ و دافع
عن حق إنسان

يوم حقوق الإنسان ٢٠١٦

دول العالم تحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان

ما هي حقوق الإنسان؟

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فإنها تعرف حقوق الإنسان بأنها حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر، إن لنا جميعاً الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز، وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة.

قصة اليوم العالمي لحقوق الإنسان:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بهدف حماية حقوق الإنسان دون النظر إلى أي انتماء ديني أو عقائدي، واعتبر حينها وثيقة تاريخية مهمة، وإنجازاً كبيراً على صعيد حقوق بني البشر، فقد جاء الإعلان إقراراً بكرامة الإنسان، واعترافاً بحقوقه في المساواة والعدالة، والحياة الحرة والكريمة.

بدأ الاحتفال بهذا اليوم رسمياً اعتباراً من العام ١٩٥٠ بعد أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٢٣ الذي دعت فيه جميع الدول والمنظمات المهتمة بالأمر إلى اعتماد يوم العاشر من كانون الأول من كل عام بوصفه يوم حقوق الإنسان.

وقد تضافرت على اعداده، دول العالم كافة انطلاقاً من سعيها الحثيث للنهوض بمستوى الإنسان وضمان حمايته من كافة الانتهاكات التي مورست ضده سابقاً، وللحيلولة دون وقوع المزيد من الانتهاكات مستقبلاً.

وقد أبصرت وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان النور بعد سنوات الظلام التي مرت بها البشرية أثناء الحرب العالمية الثانية وما سبقها والتي جلبت الكثير من الويلات والدمار والكوارث على البشرية وبالتالي فقد جاءت بمثابة انتصار لصوت الانسانية من أجل مبادئ كرامة العيش، وحرية التعبير والتنظيم، والأمن، والعمل، والحق في الوطن، ومنع التعذيب، والتاكيد على المساواة بين الرجل والمراة والتي تضمنتها الـ (٣٠) مادة التي احتواها الإعلان.

وعلى مدى (٦٨) عاماً دأب كل البشر على إحياء هذا اليوم والاحتفال به مجسدين بذلك تشبثهم وإيمانهم الراسخ بكرامة الإنسان وحريته وحقه في الحياة الكريمة بكل جوانبها المادية والفكرية والروحية، حيث شكل الإعلان العالمي لحقوق الانسان فاتحة أمام الثقافة الإنسانية في تأكيد مساواة بني البشر وصون كرامتهم الإنسانية.

«دافع عن حقوق إنسان ما!»

احتفلت الأمم المتحدة باليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «دافع عن حقوق إنسان ما!»، و يدعو الجميع إلى الدفاع عن حقوق إنسان ما، و قالت الأمم المتحدة «إن مسؤولية إحترام حقوق الإنسان تقع على عاتق جميع الناس، ويجب على كل واحد منا القيام بعمل ما، قم بخطوة إلى الأمام و دافع عن حقوق أحد اللاجئين أو المهاجرين، أو أحد الأشخاص ذوي الإعاقة، أو إمرأة، أو أحد الأشخاص من السكان الأصليين، أو أحد الأطفال، أو أحد الأشخاص من أصل أفريقي، أو أي شخص آخر يعاني من خطر التمييز أو العنف.

يجب أن نؤكد من جديد على أهمية إنسانيتنا المشتركة، حيث يمكننا أن نحدث فرقا حقيقياً أينما تواجدنا، سواء في الشارع، أو في المدرسة، أو في أماكن العمل، أو في وسائل النقل العام، أو في صناديق الاقتراع، ووسائل الإعلام الاجتماعية.

إن الوقت المناسب هو الآن «نحن الشعوب» يمكن أن نتخذ موقفاً للحقوق، يمكننا ومعاً أن نتخذ موقفاً للبشرية جمعاء».

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان:

«ما فتئتُ، بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، أشدّد طيلة العقد الماضي على الترابط القائم بين الركائز الثلاث التي يستند إليها صرح الأمم المتحدة، وهي السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. فهذه الركائز تشكل مجتمعةً الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المتماسكة والقادرة على التكيف، ضاربة جذورها في مبادئ الشمول والعدالة وسيادة القانون.

وقد أكدتُ أيضاً على أن حقوق الإنسان تكمن في صميم عمل الأمم المتحدة وهويتها، وهذا الفهم يمثل روح مبادرتنا "حقوق الإنسان أولاً".

وفي وقت تتكاثر فيه النزاعات وتتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية ويزدهر فيه خطاب الكراهية، يأتي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليذكّرنا بأن الاعتراف "بالحقوق المتساوية الثابتة لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"، وبإمكاننا، خطوةً خطوةً، أن نبني مستقبلاً يرتكز على قيمنا المشتركة المتمثلة في المساواة والكرامة الإنسانية.

تلك هي الروح التي نسترشد بها في حملة "معاً" التي أطلقناها مؤخراً من أجل التصدي لموجة كراهية الأجانب التي يواجهها العديد من اللاجئين والمهاجرين، وهي أيضاً الروح التي ينبغي أن نتحلى بها لمكافحة التطرف، و وقف تراجع احترام القانون الدولي الإنساني، والدفاع عن فئات المجتمع المدني التي تواجه تدابير صارمة متزايدة بهدف منعها من أداء دورها الحيوي.

فالتمسك بحقوق الإنسان هو في

مصلحة الجميع، واحترام حقوق الإنسان يساهم في تحسين رفاه كل فرد، وفي تحقيق الاستقرار لكل مجتمع، وبث الوئام في عالمنا المترابط.

وهذا عمل يمكن أن يسهم فيه الجميع، على كل مستويات المجتمع، وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان، ويجب على الأمم المتحدة، إلى جانب الشركاء في جميع أنحاء العالم، مواصلة تعزيز تدابير التصدي للتجاوزات، والعمل بصورة أفضل لمنع الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان. وبإمكاننا جميعاً – بل ومن واجبنا – أن نعمل في سياق حياتنا اليومية، على النهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص المحيطين بنا. فهذه هي القوة الدافعة وراء الحملة العالمية الجديدة التي يعكف مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على إطلاقها تحت شعار "قِف اليوم دفاعا عن حقوق أحدٍ ما".

وفي هذه المناسبة، قال زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان، إن الضغوط غير المسبوقة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان تهدد بانهيار مجموعة فريدة من الحماية وضعت بعد الحرب العالمية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان صاغها ممثلون ذوي خلفيات قانونية و ثقافية مختلفة من جميع أنحاء العالم، وهو يحدد حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً

الثانية، و أضاف «لقد كانت ٢٠١٦ سنة كارثية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وإذا استمر تراجع نظام حقوق الإنسان وسيادة القانون الذي وضع بعناية في اكتساب الزخم، سيعاني الجميع في نهاية المطاف».

و تابع « الكثير منا قلق إزاء مسار العالم، الحركات المتطرفة تخضع الناس لعنف مروع، الصراعات والحرمان يقتلعان الأسر من منازلهم، تغير المناخ يهدد بتعتيم آفاقنا، التمييز، والفوارق الاقتصادية والرغبة الجامحة للكسب أو الحفاظ على السلطة بأي ثمن هي الدوافع الرئيسية للأزمات الحالية السياسية وحقوق الإنسان، القيم الإنسانية تتعرض للهجوم – والكثير من الناس ينتابهم الشعور بالقهر والارتباك، غير متأكدين مما يجب القيام به أو إلى أين يتجهون».

المملكة و حقوق الإنسان:

حرصت المملكة العربية السعودية أشد الحرص على حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويات كافة، وذلك وفق نص المادة ٢٦ من النظام الأساس للحكم التي تنص على «الدولة تحمي حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية»، وكذلك من خلال جهود هيئة حقوق الإنسان ، و الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات ذات العلاقة.

وعلى الرغم من أنّ هذا الإعلان يعد وثيقة توصية من الأمم المتحدة إلى جميع حكومات العالم للعمل بها، إلا أن أغلب الحكومات تعمل بهذا الإعلان وفق ما تراه متفقاً مع دياناتها وأعرافها وتقاليدها المجتمعية.

ومن هذا المنطلق فإن المملكة تحفظت على مادتين من الإعلان هما المادة ١٦ والتي تنص على أن «الرجل والمرأة متى أدركا سن البلوغ حق لهما التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهما يتساويان في الحقوق خلال قيام الزواج ولدى انحلاله»، وذلك لتعارضها مع حرمة زواج المسلمة من غير المسلم، وزواج المسلم من الوثنية. وكذلك تحفظت المملكة على المادة ١٨ من الإعلان التي تنص على «لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حدة»، وذلك لتعارضها مع تحريم الإسلام للردة.

و كفلت المملكة وفق أحكام الشريعة الإسلامية حماية حقوق الإنسان و صونها، و ذلك باعتمادها العديد من الأنظمة و منها نظام الحماية من الإيذاء، نظام حماية الطفل ، نظام رعاية المعاقين، نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص، لائحة عمال الخدمة المنزلية و من في حكمهم.

إضافة إلى الأنظمة السياسية وأنظمة التعليم والصحة والعمل والقضاء والرعاية الاجتماعية والبيئة والإجراءات الجزائية والمطبوعات والنشر ومكافحة الجرائم المعلوماتية وغيرها.

وقد وقّعت المملكة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل والمتعلق ببيع الأطفال وبغائهم واستغلالهم في المواد الإباحية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

و اتخذت العديد من القرارات من أجل تفعيل تلك الاتفاقيات و منها، «تعيين ٣٠ امرأة في عضوية مجلس الشورى، وإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة، دعم برنامج الأسر المنتجة، وهو البرنامج الذي يصل إلى ربة المنزل و «الأميّة» ومتوسطة التعليم والأرامل والمطلقات، كما أنّ هناك مشروعاً وطنياً يهدف إلى إسكان الأرامل والمطلقات، في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للجميع، إضافة إلى حق المرأة السعودية في الحصول على قرض سكني من صندوق التنمية العقارية متى كانت مسؤولة عن عائلتها، إلى جانب فتح مجالات جديدة لعمل المرأة، ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية وقطاع الأعمال بشكل عام، إلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين الأجانب، حظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة ١٢ ظهراً، وحتى ٣ مساءً في بعض شهور السنة، برنامج حماية الأجور للتأكد من التزام المنشآت بدفع الأجور للعاملين بالوقت والقيمة المتفق عليها، إنشاء ملحقيات عمالية في بعض سفارات المملكة، حظر العمل الجبري واحتجاز أجر العامل دون سند قضائي».

عضوية المملكة في مجلس حقوق الإنسان:

نظراً للجهود العظيمة التي تبذلها المملكة في عدد من القضايا الدولية و التي من أهمها قضية فلسطين و حق عودة اللاجئين فقد فازت بتمديد عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال عملية التصويت التي عقدتها الجمعية العامة في مقر المنظمة الدولية في نيويورك مؤخراً، وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة للتصويت على انتخاب ١٤ عضواً في مجلس حقوق الإنسان لخلافة الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وبعد جولة التصويت السري رفع رئيس الجمعية العامة بيتر توموسن الجلسة لفرز الأصوات قبل أن يعلن النتيجة، وتمتد العضوية في مجلس حقوق الإنسان، الذي يضم ٤٧ عضواً، لمدة ٣ سنوات يمكن تمديدها لفترة واحدة إضافية.

ثقافة حقوق الإنسان

رؤية حول قرار مجلس الوزراء بشأن التعديلات على بعض مواد المرور

أجرى مجلس الوزراء تعديلات على نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي، رقم: (م/٨٥) وتاريخ ١٤٢٨/١٠/٢٦هـ ولائحته التنفيذية الصادرة من وزير الداخلية، رقم: (٧٠١٩) وتاريخ ١٤٢٩/٠٧/٠٣هـ، هذه التعديلات شملت العديد من مواد لبعض اللوائح والأنظمة المعمول بها حالياً ومن بينها نظام المرور، شمل هذا التعديل أهم المواد ذات العلاقة المرتبطة بالسائق وسلوكياته ومن أهمها المادة: (٦٩) بالإضافة إلى المواد (٦٣-٦٤-٧٠-٧٢) فضلاً عن إدخال بعض التعديلات على جداول المخالفات المرتبطة بالنظام ومن بينها فقرة (١،٢،٣،٤) الملحقة بالنظام، من أبرز المواد التي طرأ عليها التغيير في الرسوم والفترة الزمنية لحجز المركبة هي المادة (٦٩) والتي شملت مخالفة التفحيط للمرة الأولى بالتغيير من حجز المركبة ليوم واحد إلى خمسة عشر يوماً ، وكذلك تعديل المبلغ من ألف ريال إلى عشرون ألف ريال والإحالة للمحكمة، وفي المرة الثانية: تم تعديل مدة الحجز للمركبة من شهر إلى شهر ونصف وكذلك الغرامة من ألف وخمسمائة ريال إلى أربعين ألف ريال مع الإحالة للمحكمة، وفي المرة الثالثة: تم تعديل الغرامة من ألفي ريال إلى ستين ألف ريال.

الدكتور عبد الجليل السيف
الخبير المروري و المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية

هذا التعديل فرضته التقارير الإحصائية الواردة هذا العام والتي تشير إلى تزايد أعداد الوفيات والإصابات الناتجة عن تلك المخالفات المرورية والتي استدعت ضرورة معالجة هذا الأمر من الناحية التنفيذية والمالية؛ لذلك جاءت العقوبات المنصوص عليها في التعديل، والتدرج فيها مع مضاعفة العقوبة أمراً في غاية في الجد، والحزم ولا بديل عنها.

أشارت مراكز الأبحاث إلى أن الإحصائيات المُعلنة للعام المنصرم ٢٠١٥م أن وفيات حوادث المرور تجاوزت ٩٠٠٠ قتيل وأن عدد الإصابات جراء حوادث المرور قارب ٤٠٠٠٠ وأن التكاليف الإجمالية لحوادث المرور بما فيها تكلفة الاختناقات البيئية ارتفعت بشكل ملحوظ.

على الرغم من أن هذا النظام الذي شمل (٨٥) مادة جاءت لتعالج الجوانب التنفيذية والسلوكية والبرامج الثقافية والتعليمية لدى السائق كما جاءت هذه المواد مواكبة لأحدث الأنظمة المرورية الخليجية والعربية والتي شارك في إعدادها نخبة من المختصين في مجلس الشورى، وصفوة من التنفيذين المختصين في مجال المرور، علماً بأن النظام راعى خضوعه مواده للتقويم بعد خمس سنوات من إصداره، كأي نظام آخر خاصة بعد أن ظهر خلال فترة التنفيذ عدد من الملحوظات على مضمون بعض مواده ومحتواها من حيث آليات التطبيق وتحديداً منها المادة (٦٩) التي تشير إليها معظم الدراسات مسؤوليتها عن معظم المخالفات المتكررة، التي تنتهي، للأسف، بحوادث سير مميتة، ومن هنا جاء التغليظ على هذه المادة سيما بعد أن أصدر مجلس الشورى نظام أندية السيارات والدراجات النارية بالمملكة العربية السعودية، رقم: (٣٥ /٢٣) وتاريخ ٢٢ /١٤٢٧/٥هـ، ورقم (٦٠/٨٧) وتاريخ ٣٠ /١٤٢٩/١٢هـ، أعقبه صدور المرسوم الملكي، رقم: (م/٢٩)، وتاريخ ١٤٣٠/٢/٦هـ، المكون من (١٣) مادةً، والذي كان من أهم أهدافه:

١- إقامة رياضة السيارات والدراجات النارية وما في حكمهما، وتنظيم برامجها، والاستثمار فيها تحت إشراف رعاية الشباب كما ورد في مضمون المادة السادسة من هذا النظام.

٢- تعزيز قيم التعاون، والانضباط، والروح الرياضية بين الشباب.

٣- المشاركة في برامج ونشاطات الاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية.

٤- استثمار أوقات فراغ الشباب، وإيجاد الأماكن المناسبة دولياً لممارسة هواية رياضة السيارات والدراجات النارية.

٥- العمل على تسهيل مرور المركبات وسائقيها بين المملكة وغيرها من الدول، وإصدار دفاتر المرور الجمركية، ورخص القيادة الدولية المعتمدة من الاتحادين السعودي والدولي للسيارات.

٦- فتح مدارس لتعليم مهارات رياضة السيارات والدراجات النارية، وفق القواعد المعتمدة من الاتحاد السعودي للسيارات والدراجات النارية.

٧- توثيق الصلات وتبادل الخبرات مع الأندية المماثلة.

وبذلك أوجدت الدولة فرصاً بديلة رسمية ومنظمة للراغبين في ممارسة رياضة قيادة السيارات؛ لذا كان استمرار هؤلاء في التفحيط بطريقة غير نظامية عملاً غير مبرر، علمًا بأن الاتحادات السعودية بمدن مختلفة في المملكة تشجع هذه الرياضة وترعى المشاركين فيها.

وتأتي هذه الخطوة المباركة، منسجمة مع رؤية ٢٠٣٠م، التي رسمت ملامح مستقبل وطن أكثر ازدهاراً ضمن مقدمة دول العلام، يجد فيه المواطن، كل ما يتمنّاه في التعليم والتأهيل وإتاحة الفرص للجميع وكذلك ضمن الخدمات المتطورة ، حيث وضعت أهدافًا محددة وآليات تنفيذها مدعومة بأنظمة قياسية وشفافية ومحاسبة، تعتمد جميعها على مزايا نوعية تمتلكها المملكة، في طليعتها قدراتها البشرية حيث أوجدت هذه الرؤية مروريا المعالجات التي تهدف إلى خفض معدل الوفيات والإصابات والخسائر المادية والبيئية الناتجة عن الحوادث المرورية والحفاظ على الثروة البشرية وهي أغلى ما يملك الوطن.

ونود أن نؤكد أن هذه المعالجات هي جزء من منظومة كبيرة ومتعددة وفي مقدمتها الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية والتي صدرت من مجلس الوزراء برقم ١١٠/٧٢ وتاريخ ١٤٣٠/٠٢/٠٦هـ والتي حُدد لها مدة عشر سنوات ومن المتوقع أن تنتهي خلال السنوات القليلة المقبلة والتي سيكون المكون السلوكي للسائق الميداني، قائد السيارة (مباشرة) في قمة أولوليات المعالجة: دخولاً وممارسةً؛ وصولاً إلى بيئة مرورية سليمة؛ حيث إن نظام المرور الحالي كغيره من الأنظمة، حين تم تطبّيقه قد يشوب بعض التحديات، ومنها تجهيز البنية الإرشادية، والتوعوية في الطرق بالشكل المناسب؛ كما لم تتم تهيئة الرأي العام أو جمهور السائقين؛ لتقبل النظام بحيث يتم استقطابهم كشركاء لإنجاح الفكرة؛ فالغاية في تقديري هي تغيير سلوك قائد السيارة؛ وإعادة الهيبة لاحترام أنظمة المرور بما فيها حقوق الآخرين في الطريق.

وعلى التشريعيين والتنفيذيين مسؤولية جسيمة، ودورٌ كبيرٌ في البحث عن حلول ومعالجات، انطلاقًا من تقويم مواد نظام المرور، وتوفير البيئة اللازمة التي تُعيد بهاء الشارع السعودي ورونقه، ولنظام المرور دوره المنوط به حماية الأرواح والممتلكات في الحركة المرورية للوصول إلى بيئة مرورية سليمة.

اعرف أكثر عن هيئة الهلال الأحمر السعودي

تأسيس الهيئة:

أنشئتْ في المملكة العربية السعودية جمعية باسم جمعية الهلال الأحمر السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم ١ في ١٣٨٣/١/١٦ هـ، لها خاصيتها الاعتبارية لمدة غير محدودة، ومركزها الرئيسي مدينة الرياض، ويشمل نشاطُها جميعَ أنحاء المملكة ونظامها قائم على أساس اتفاقيات جنيف والمبادئ التي أقرتها مؤتمرات الهلال والصليب الأحمر الدولي، وتم تحويل مسمى الجمعية إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٧١ وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٢٤هـ

أغراض الهيئة:

تقوم الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها بما يلي:

١- الاستعداد والعمل في زمن السلم وفي زمن الحرب بصفتها مساعدة للإدارات الطبية في القوات المسلّحة على سبيل التعاون والتكامل لصالح جميع ضحايا الحرب المدنيين والعسكريين في جميع الأحوال المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، وعلى الأخص نقل المرضى والجرحى وإنشاء مستشفيات الهلال الأحمر في المواقع التي تحدّدها القياداتُ الحربية وإعداد وسائل نقل ومساعدة منكوبي الحرب والأسرى والتوسُّط في تبادل المراسلات الخاصة بهم سواء في داخل المملكة أو خارجها.

٢- تخزين المهمات ومعدّات الإيواء والأدوية وجميع ما يلزم لعلاج المرضى والجرحى والعناية بالأسرى.

٣- توفير الإسعافات العاجلة الضرورية لضحايا الحوادث والكوارث والنكبات العامة.

٤- نقل المرضى والمصابين في الحوادث والمساهمة في علاجهم والاشتراك في محاربة الأوبئة وتقديم الخدمات الطبية والاشتراك في نشر الثقافة الصحية وإنشاء وإدارة المستشفيات والمستوصفات والعيادات والصيدليات ومراكز الإسعاف ونقل الدم.

٥- تقديم الخدمات الصحية والمساعدات الطبية لحجاج بيت الله الحرام ورعايتهم صحياً بالتعاون مع الإدارات المختصّة.

٦- النهوض بمهمّة التمريض والعمل على تدبير المرضين والمرضات، وتدريبهم على أعمال المستشفيات وحالات الطوارئ وكذلك الاختصاصيين والمساعدين والاجتماعيين وغيرهم ممن يحتاج إليهم لتحقيق أغراضها، سواء كانوا من المتفرّغين أو المتطوّعين، ويكون ذلك على الأخص إمّا بدورات تدريبية أو بإنشاء مدارس الإسعاف والتمريض أو المساعدة في إنشائها.

٧- تأمين وسائل الإسعاف الأولي في مكان الحادث، ونقل المرضى والمصابين إلى مراكز العلاج.

٨- المساهمة في الخدمات الإنسانية والاجتماعية بما يتفق ورسالة الهلال الأحمر.

٩- نشر أغراض الهلال الأحمر ومبادئه الإنساني.

١٠- توثيق الصلات وتبادل المعونات الممكنة بينها وبين جمعيات الهلال والصليب الأحمر الدولية وغيرها من الهيئات المماثلة.

١١- القيام بغير ما تقدّم ذكرُه من أعمال في زمن السلم والحرب وفقاً لما تقتضيه الظروفُ وطبقاً لأهداف الهلال الأحمر.

اعرف حقوقك وواجباتك

الجزء السابع عشر من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

المادة الرابعة و العشرون : الإخفاء

دون مساس بأحكام المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية، تنظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم القيام عمداً، عقب ارتكاب أي من الأفعال المجّرمة وفقاً لهذه الاتفاقية دون المشاركة في تلك الجرائم، باخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها عندما يكون الشخص المعني على علم بأن تلك الممتلكات متأتية من أي من الأفعال المجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

المادة الخامسة و العشرون : إعاقة سير العدالة

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً:

(أ) استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو للتدخل في الإدلاء بالشهادة أو تقديم الأدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً لهذه الاتفاقية؛

(ب) استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي موظف قضائي أو معني بإنفاذ القانون مهامه الرسمية فيما يتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية. وليس في هذه الفقرة الفرعية ما يمس بحق الدول الأطراف في أن تكون لديها تشريعات تحمي فئات أخرى من الموظفين العموميين.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

ماهي الإجراءات النظامية لحماية حق الدائن إذا لم ينفذ المدين أو يفصح عن أمواله لقاضي التنفيذ ؟

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

نظام التنفيذ عالج هذه المسالة حيث أكد على أنه إذا لم ينفذ المدين، أو لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ ابلاغه بأمر التنفيذ، أو من تاريخ نشره بإحدى الصحف إذا تعذر إبلاغه، مماطلاً، وأمر قاضي التنفيذ حالاً بما يأتي:

١ - منع المدين من السفر.

٢ - إيقاف إصدار صكوك التوكيل منه بصفة مباشرة، أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها.

٣ -الإفصاح عن أموال المدين القائمة وعما يرد إليه مستقبلاً، وذلك بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، وحجزها، وفقاً لأحكام هذا النظام.

٤ -الافصاح عن رخص وسجلات أنشطة المدين التجارية، والمهنية.

٥ -إشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعة عدم التنفيذ.

ولقاضي التنفيذ أن يتخذ -إضافة إلى ما سبق بحسب الحال -أياً من الاجراءات الآتية:

أ -منع الجهات الحكومية من التعامل مع المدين، وحجز مستحقاته المالية لديها، وأن عليها إشعار قاضي التنفيذ بذلك.

ب -منع المنشآت المالية من التعامل معه بأي صفة.

ج -الأمر بالإفصاح عن أموال زوج المدين، وأولاده، ومن تشير القرائن إلى نقل الاموال إليه، أو محاباته، وإذا تبين الاشتباه بأن هناك أدلة أو قرائن على إخفاء الاموال، يحال الطلب إلى قاضي الموضوع للنظر فيه.

د -حبس المدين، وفقاً لأحكام هذا النظام.

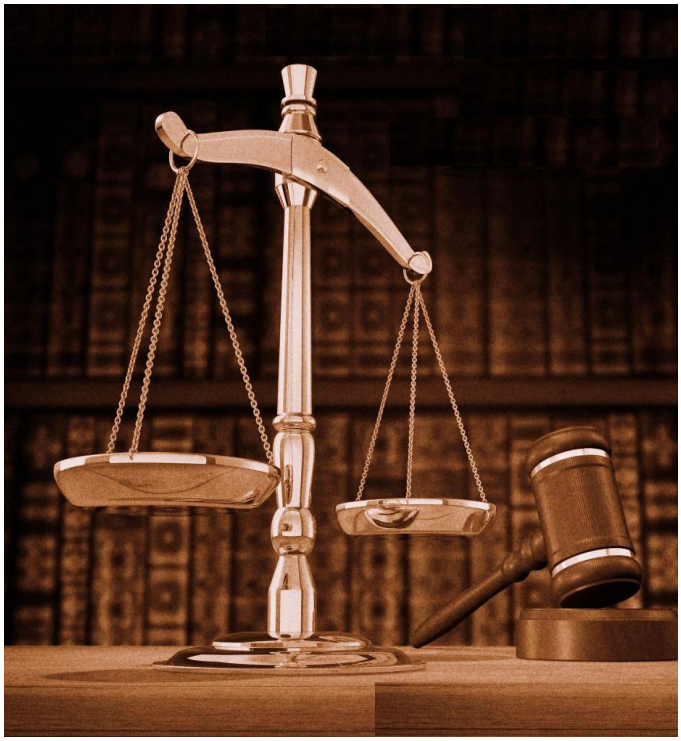

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

وزارة العدل تبدأ خدمة المحاكمة عن بعد

من أجل تقليل مُدد التقاضي واختصار الوقت والجهد مع تحقيق جميع الضمانات القضائية للمتهمين والسجناء أثناء المحاكمة، دشنت وزارة العدل مشروع المحاكمة عن بعد للربط بين المحاكم والسجون، حيث تسهم هذه الخدمة بإجراء المحاكمات من داخل السجون دون الحاجة لحضور السجين للمحكمة، مما يسهم في تقليل التكاليف سواء على الجهة القضائية، أو الجهة الأمنية، وكذلك رعاية السجين، ورعاية جانب كبير من خصوصيته، واختصار مدد التقاضي.

وبحسب وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني فإن المجلس الأعلى للقضاء أقر إجازة تقنية المحاكمات عن بُعْد، وعلى ضوئه أكملت وزارة العدل متطلبات إطلاق هذه الخدمة، والتي تُمثل تحولاً نوعياً وتاريخياً على مستوى المنافسة العالمية في «سرعة» أداء العدالة بكافة ضماناتها الشرعية والنظامية، ولاسيما تخفيف الأعباء على السجناء من جهة، وحسم قضاياهم بشكل مرن وعاجل من جهة أخرى، وكذلك تخفيف الأعباء على الجهات الأمنية في حراساتها وتنقلاتها، فضلاً عن القضاء على إشكالية ترحيل العديد من الجلسات القضائية المحددة سلفاً بسبب عدم تهيؤ إحضار السجناء لأي من المسوغات الشرعية والنظامية الخاصة أو العامة.

الملك الإنسان وقائد حقوق الإنسان

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

ارتبط اسم الملك سلمان منذ عقود بأعمال الخير والعطاء بدءاً من الجمعيات الخيرية، وجمعيات رعاية المعاقين، واهتمامه برعاية الأيتام ومساعدة المعسرين محلياً، والتفاعل مع الأوضاع الإنسانية التي تحدث في العالمين العربي والإسلامي و مواقفه المشهودة مع الإخوة في فلسطين، وأفغانستان، والصومال ومصر والسودان والبوسنة والهرسك وغيرها من المواقف الإنسانية والخيرية، فقد عرف عن الملك سلمان وقوفه المباشر على احتياجات المواطنين حيث حظي العمل الإنساني والخيري بعناية واهتمام خاص منه حفظه الله منذ مطلع شبابه وحتى الآن، فقد اجتمعت فيه القيادة الإدارية والحنكة السياسية والعدالة، و المتتبع لمسيرة الملك سلمان لابد له أن يتوقف في العديد من المحطات الهامة على كافة الأصعدة الإنسانية والثقافية والسياسية من خلال توجيهاته السديدة لرفع مستوى الأداء الحكومي، ومواصلة نهج التنمية الشاملة، والمستدامة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن والمقيم والعمل على حفظ حقوقهم من أي تجاوز .

فقد كان الملك سلمان أثناء فترة وجوده أميراً لمنطقة الرياض يتابع جميع القضايا بنفسه أولاً بأول ويناقشها مع المختصين في الإمارة لحرصة على مصالح الناس بما يحفظ لهم حقوقهم وينجز لهم مصالحهم والتي تعد من أهم ركائز حق الإنسان التي حرص على دعمها ومن أهم ما يعزز ركائز هذه الدولة التي تسير وفق منهجٍ مستمد من الشريعة الإسلامية، قائمٍ على مبادئ العدل والمساواة وتعزيزها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وانطلاقاً من هذا المنهج أولى خادم الحرمين الشريفين اهتماماً كبيراً بقضايا حقوق الإنسان، وأرسى دعائم حماية هذه الحقوق على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد أكد خادم الحرمين الشريفين في أكثر من محفل أن دعائم الدولة قامت على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها، وأن الحكم في هذه البلاد قام على أساس العدل والشورى والمساواة وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها، وعدم التمييز، وأنه لا فرق بين مواطنٍ وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات.

أن الباحث في جهود الملك سلمان الإنسانية واهتمامه بحقوق الانسان يصعب عليه حصرها نظراً لتعددها وتميزها فوطننا ولله الحمد ينعم بالأمن والاستقرار والرخاء في ظل الظروف التي تعصف بالمنطقة والتحديات الكبيرة، التي تواجهها والتي لم تكن لتتحقق إلا بفضل الله تعالى، ثم بفضل السياسة الحكيمة الواعية للقيادة، وحرصها على بناء المملكة وتطويرها سياسياً واقتصادياً بما يكفل تعزيز اللحمة الوطنية ويضمن ديمومة الوطن واستقلاله وقوته، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يحقق حياة كريمة للمواطن والمقيم من خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ .

تسوّق من الولايات المتحدة وبريطانيا،
واصل عالمي يوصلها لبيتك

✓ رسوم الشحن الأقل
50 ريال لأول كجم

✓ عنوان **مجاني**
مدى الحياة

✓ أسهل طريقة سداد

واصل عالمي هو عنوان يمكّنك من شحن مشترياتك من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى عنوانك في واصل، مما يسهل عليك التسوق من المتاجر العالمية التي تستلزم عنواناً بريدياً في نفس الدولة أو في دول معينة. وكذلك الاستفادة من العروض المقدمة من بعض المواقع التي تقوم بالتوصيل المجاني داخل الدولة. كما يمكنك ذلك من الاستفادة من السعر المتميز لقيمة الشحن من هذه الدول إلى المملكة العربية السعودية.

واصل عالمي
عنوانك للتسوّق من العالم

إشترك الآن مجاناً عبر
WaselAlami.com.sa

تابعونا على:
@Wasel_Alami
facebook.com/WaselAlami.sa